

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

محددات الاستقرار النقدي في الجزائر

دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة

2016-2002

تحت إشراف:

د. عمي سعيد حمزة

من إعداد الطالبين:

_رحيمات صلاح الدين

_بطاش حسن

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلخير فاطمة	أستاذة	غرداية	رئيسا
عمي سعيد حمزة	دكتور	غرداية	مشرفا ومقررا
بن عربة فريد	استاذ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

محددات الاستقرار النقدي في الجزائر

دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة

2016-2002

تحت إشراف:

د. عمي سعيد حمزة

من إعداد الطالبين:

_رحيمات صلاح الدين

_بطاش حسن

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلخير فاطمة	أستاذة	غرداية	رئيسا
عمي سعيد حمزة	دكتور	غرداية	مشرفا ومقررا
بن عربة فريد	استاذ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

نهدي هذا العمل لوالدينا العزيزين حفظهما الله لنا

اللذان سهرنا وتعبنا على تعليمنا

وكل الذين ساهموا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتنا ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلهم علينا

وإلى كل أقاربنا

إلى كل الأصدقاء و الأحباء عامر . صابر . محمد . صالح . باسط . سليمان . علي . عبد الحميد .

العبد . حمزة . لمين . ميلود . صلاح . طارق . سفيان . زرارعة . مروان . عبد اللطيف . حسين

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه جميع الطلبة

المتربصين المقبلين على التخرج

رحمات صلاح الدين
بطاش احسن



شكر و عرفان

لله أولاً وأخيراً

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين وبك أمانا وعليك

توكلنا وإليك المصير

وتحبة إجلال وتقدير إلى أستاذنا الفاضل: "د. عمي سعيد حمزة" لما

قدمه لنا من وقت وجهد، وما أسداه من نصح وتوجيه وفتح لأبواب

الاتصال به في كل وقت ورحابة صدره التي لا تضيق أبدا

بطالب علم، فله منا على عنايته ورعايته شكرا لا ينقده

إلا بحجز اللغة، وجزاه الله عنا كل الخير.

ولا أنسى الأستاذ بن علي ميلود

الذي لم يبخل علينا

بنصحه وتوجيه

وأخير أسدي عبارات الشكر والعرفان لكل من ساهم في

وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه المذكرة

رحيماته صلاح الدين

بطاش لحسن

المملخص

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات التي تؤثر على الاستقرار النقدي ولتحقيق هذا الهدف، قمنا بمعالجة هذا الموضوع بالاعتماد على التقارير الشهرية والسنوية للديوان الوطني للإحصائيات والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر للفترة بين (2002-2016) ثم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9 وبرنامج معالجة الجداول الالكترونية Microsoft Excel 2007 .

وقد تم اختبار النموذج الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الكمية لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية المستقلة على المتغير التابع، حيث أظهرت نتائج تحليل أن هذه المتغيرات لها معنوية اقتصادية وإحصائية مجتمعة، حيث تمكنا من التوصل إلى النموذج الأمثل المتكون من (البطالة، التضخم، الكتلة النقدية M2، الناتج الإجمالي الداخلي) حيث كان لها أثر على معدل الاستقرار النقدي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

انحدار خطي متعدد، كتلة النقدية M2 ، استقرار النقدي .

Summary:

This study aimed to define the changes that affect the financial stability. to achieve that objective we dealt with this topic depending on the monthly and yearly report, of the national statistics office, and the reports of the Algerian bank from (2002-2016), then use the program statistical Eviews9 and wizard software electronic Excel 2007 Microsoft tables.

The models tested statistically using multiple linear regression, which is one of the statistical methods quantitative analysis to measure the impact of macroeconomic variables on the dependent variable, where the results of the analysis showed that these variables have a significant economic and statistical combined, so we were able to reach an optimal model consisting of (unemployment, inflation, financial mass M2 and the general income), which had an impact on the inflation rate in Algeria.

Key words: the multiple linear regression, the financial mass M2, the financial stability.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	البسمة
-	الإهداء
-	الشكر والعرفان
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الاشكال
XI	قائمة الإختصارات والرموز
أ - ث	مقدمة
05	الفصل الاول : الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي
06	تمهيد الفصل الأول
07	المبحث الاول: الأدبيات النظرية
07	المطلب الاول : مفهوم الاستقرار النقدي
11	المطلب الثاني : ادوات تحقيق الاستقرار النقدي
19	المبحث الثاني: الادبيات النظرية (دراسات السابقة)
19	المطلب الاول : دراسات السابقة العربية و الأجنبية
24	المطلب الثاني : أوجه الاختلاف والتشابه
25	خلاصة الفصل
26	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر
27	تمهيد الفصل الثاني
28	المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة
28	المطلب الأول : منهجية وطريقة اعداد الدراسة
39	المطلب الثاني : ادوات المعتمدة في اعداد الدراسة
40	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها
40	المطلب الأول: نتائج المستوفاة من الدراسة
43	المطلب الثاني : مناقشة النتائج
53	خلاصة الفصل

قائمة المحتويات

55	خاتمة
-	قائمة المراجع و المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2016)	01
30	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001 إلى 2016 في الجزائر	02
32	تطور الناتج الداخلي الإجمالي P I B خلال الفترة 2001-2016 في الجزائر	03
34	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2016 في الجزائر	04
36	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2016	05
38	المتغيرات المعتمدة في الدراسة	06
41	معدل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2002-2016	07

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
18	إستراتيجية البنك المركزي	01
29	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2016)	02
31	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001-2016	03
33	تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB	04
35	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2016 في الجزائر	05
37	تطور سعر الصرف دينار الجزائري	06
42	الاستقرار النقدي في الجزائر	07

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	أسم الرموز باللغة العربية
B	معامل الاستقرار النقدي
M2	الودائع الجارية بالعملة المحلية
Y	الناتج المحلي الإجمالي

مقدمة

المقدمة العامة

أ_ تمهيد :

تعاني معظم الدول النامية من انفتاح اقتصاديتها بشكل كبير تجاه اقتصاديات الدول المتقدمة مما يجعلها أشد تأثر بال تقلبات الاقتصادية الدولية وأكثر عرضة للازمات و المشاكل الخارجية وينعكس ذلك سلبا على درجة الاستقرار النقدي فيها.

وعرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف الى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن ألياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر .

ومن خلال الاصلاحات التي قامت بها الجزائر تطبيق سياسة نقدية بصورة مستقلة في سياق إقتصاد السوق، ولتحقيق الاستقرار النقدي لابد من التأثير على المتغيرات الاقتصادية، كاستقرار الأسعار و أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، ويشترط أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج الوطني، ولكي تنجح هذه السياسة في تأدية أثرها وتحقيق أهدافها النهائية يجب على السلطة النقدية تتبع أدوات تستعين بها من أجل إدارة حجم المعروض النقدي وبذلك الوصول إلى استقرار نقدي.

ب_ الإشكالية الرئيسية: من خلال ماسبق وبغرض تأصيل جوانب الموضوع من الناحية العملية والتطبيقية يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ماهية المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستقرار النقدي في الجزائر؟



المقدمة العامة

ج- الإشكالية الفرعية:

- فيما تتمثل العناصر الأساسية للمحددات الاستقرار النقدي؟
- هل يتحدد الاستقرار النقدي في الجزائر بمؤشرات من داخل السوق النقدي؟
- هل يمكن تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؟

د- فرضيات البحث :

انطلاقا من إشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات التالية :

__ تتمثل العناصر الأساسية للاستقرار النقدي على الكتلة النقدية $M2$ و الناتج الداخلي الاجمالي المعروفة في العرف الاقتصادي الجزائري.

- __ يتحدد الاستقرار النقدي في الجزائر عن طريق مؤشرات مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي .
- __ يعتبر توازن نمو العرض النقدي الجديد مع النمو الاقتصادي شرطا كافيا لتحقيق الاستقرار

هـ- مبررات إختيار الموضوع :

- تعود أسباب إختيار الموضوع إلى مجموعة من الإعتبارات منها :
- __ محاولة إبراز دور العناصر الأساسية في الاستقرار النقدي
- __ الرغبة في الإلمام بموضوع محددات الاستقرار النقدي في الجزائر
- __ باعتبار موضوع محددات الاستقرار النقدي في الجزائر مهما للإقتصاد الجزائري

المقدمة العامة

و- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول للمجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

_ التعرف على بعض المؤشرات الأساسية التي تحدد الاستقرار النقدي في الجزائر .

_ معرفة مدى فاعلية هذه المؤشرات في تحديد الاستقرار النقدي .

ز- أهمية الدراسة :

_ تكمن أهمية الدراسة في المساهمة وإثراء الدراسات حول محددات الاستقرار النقدي في الجزائر والتعرف على أهم

المؤشرات التي تؤثر على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016).

_ استكمالاً لدراسات سابقة قامت بدراسة الاستقرار النقدي في الجزائر

ح- حدود الدراسة:

_ الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري

_ الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى غاية 2016

خ: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لأنه يمكننا من توضيح جوانب الدراسة النظرية والذي يهتم بكافة المفاهيم

المتعلقة بعناصر الأساسية للإستقرار النقدي هذا بالنسبة للفصل الأول، أما في الجزء الخاص بالدراسة التطبيقية فتم

الاعتماد على المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، الى ذلك استخدمنا برامج إحصائية متخصصة

Eviws9.Excel لتقدير و استخراج النتائج وإبراز الاختبارات اللازمة .

المقدمة العامة

د_ صعوبات البحث :

_ ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات صلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها.

_ نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية وعدم تجانسها في بعض الأحيان خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري

ر_ هيكل البحث:

من أجل الأجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين هما :

الفصل الأول: وهو الإطار النظري للدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين : الأول يعالج مفاهيم عامة حول محددات الاستقرار النقدي في الجزائر، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن استعراض الدراسات السابقة المحلية و العربية

الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة حالة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين : الأول يحتوي على الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني : فتم فيه تسليط الضوء على النتائج المتوصل إليها وعرضها ومناقشتها .

الفصل الأول :

الدراسات الأدبية والنظرية

لمحددات الاستقرار النقدي

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

تمهيد :

يعد الاستقرار النقدي في القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة في البلد، مما يسهم في رفع قدرة النظام المصرفي على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية كتوفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها من المهام والتي تجعل النظام المالي للبلد قادرا على استيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، إذ أنه من المعلوم أن الازمات المالية أصبحت مرتبطة ارتباط وثيقا بالأنظمة المالية والمصرفية لما لها من تأثير على الأخيرة . خاصة مع موجة التحرر المالي العالمي حيث لم يعد أي نظام مصرفي في معزل عما يحدث للأنظمة الأخرى من اضطرابات ومخاطر يمكن أن تعصف بها وتلحق به الخسائر الجسيمة ومن ثم الدخول في حالات العسر المالي والإفلاس، وهي من الأمور التي لا ترغب المصارف في حدوثها بل أنها تسعى دائما إلى ان تكون ضمن حالة الاستقرار النقدي .

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم مفاهيم أساسية حول الاستقرار النقدي في الجزائر وبعض الدراسات العربية و الاجنبية ذات الصلة بالموضوع ولذلك سنتطرق إلى مبحثين أساسين :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول محددات الاستقرار النقدي

وفقا للدراسات التي تناولت الاستقرار النقدي و القضايا المتعلقة به فإنه أصبح الاهتمام بالاسئلة المتعلقة بكيفية الحفاظ على الاستقرار النقدي واضحا وخاصة في العقود الأخيرة والتي نالت اهتمام الأكاديمين وصانعي السياسات في كل انحاء العالم، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الاساسية للاستقرار النقدي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار النقدي

هناك بعض التعاريف لمفهوم الاستقرار النقدي، وبناء على ذلك نذكر بعض التعاريف التالية :

الفرع الأول: يقصد بالاستقرار النقدي المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دورا غير مباشر.¹

ويعرف الاستقرار النقدي بضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحيته²، وهو نابع من هدف استقرار الأسعار حيث يجب ان تسعى السياسة النقدية الى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث ان تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.³

كما يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات ، أسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق ويعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية

¹ - أميمة طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية ، 2-3 تموز 2005 ص 04

² - سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي (دراسة حالة البنك المركزي الجزائري) رسالة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير ، جامعة ام البواقي

الجزائر، 2009/2008 ص 106

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية مصر، 2010، ص 275

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

والناتج الوطني فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا يقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار، وكل مامن شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية¹

الفرع الثاني: يعني الاستقرار النقدي التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للنقود بشرط ان تؤدي العوامل الأخرى مهامها الأساسية (أسعار الفائدة، أسعار الصرف) وقيام البنك المركزي والحكومة بدور واضح وفعال من خلال السياسات النقدية والمالية لإحداث التوازن وأن تكون السياسات الاقتصادية المستخدمة متقدمة ولها درجة عالية من المرونة وأن يتمتع السوق بالمنافسة²

فمعامل الاستقرار النقدي هو عبارة عن معدل التغيير في السيولة المحلية على المعدل التغيير في الناتج المحلي الاجمالي وتكتب صيغته الرياضية كما يلي³:

$$B = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta Y/Y}$$

حيث أن :

B: هو معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M2/M2$: هو معدل التغيير في السيولة المحلية

M2: هي السيولة بالمعنى الواسع : الودائع الجارية بالعملة المحلية، النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، أشباه النقود وهي الودائع غير الجارية، الودائع الجارية بالعملات الأجنبية، ودائع صندوق التوفير والاحتياط .

$\Delta Y/Y$: هو معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي .

¹ - حسن رحيم ، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الاسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر

² - مجلة البحوث المالية و التجارية، قياس معدل الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري ، الجزء 1 العدد 1 كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ،جانفي 2010، ص 378

³ - محمد السيد علي الحازوني، اقتصاديات المالية العامة، مع عرض لمؤشرات ومداخل الاستدلال على الاستقرار المالي ،دار المستقبل للطباعة، مصر 2010 ص 159-

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

- فإذا كان هذا المعامل يساوي الواحد فهذا يعني وجود حالة من الاستقرار النقدي إذا يتساوى معدل التغير في السيولة المحلية مع معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي .
- إذا كان هذا المعامل أكبر من الواحد فهذا يعني وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي و وجود ضغوط تضخمية تدفع الاسعار نحو الارتفاع
- أما إذا كان هذا المعامل أقل من الواحد فهذا يعني كذلك وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي و انخفاض مستويات الاسعار .

كما يعمل البنك المركزي على المحافظة على الاستقرار النقدي وذلك من خلال ¹:

- 1- المحافظة على معدل التضخم مقبول ومستقر
- 2- المحافظة على استقرار سعر صرف العملة وضمان قابلية تحويله
- 3- المحافظة على هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي في البلد ولكن بدون تحديد، حيث يتطلب اقتصاد السوق وفقا لآدم سميث والمدرسة الكلاسيكية الحديثة ترك الاسعار تتأثر ارتفاعا ونزولا وفق آلية السوق ودون تدخل حكومي .
- 4- المحافظة على مستوى أمثل من السيولة المحلية يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي
- 5- المحافظة بإحتياطات البلد من العملات الأجنبية والذهب والسندات ومختلف أنواع الاحتياطات واستثمارها وفي هذا الإطار نشير إلى أن كمية النقود تقاس في الاقتصاد حسب التالي ²:

M1: نقد متداول خارج البنوك (عملات ورقية + معدنية) + ودائع تحت الطلب (حساب جاري)

M2: نقد متداول خارج البنوك (عملات ورقية + معدنية) + ودائع تحت الطلب + الودائع الزمنية و الادخارية

¹ - محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي و المحافظة عليه، مجلة علمية، الاقتصاد الاسلامي . ديسمبر 2014

² - أساسيات في الاقتصاد النقدي متوفرة على الموقع الالكتروني التالي: <http://islamfin.go.forum.net/t762.top> ic 2014/02/15

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

M3: نقد متداول خارج البنوك (عملات ورقية+ معدنية)+ ودائع تحت الطلب + الودائع الزمنية و الاذخارية+ شبه النقود (ودائع زمنية لفترة طويلة + ودائع بعملات اجنبية + ودائع لدى مؤسسات الائتمان ماعدا البنوك).

وعليه يمكن تلخيص قياس النقود كالتالي :

$$M2 = M1 + \text{ادخارية}$$

$$M3 = M2 + \text{شبه النقود}$$

ثالثا: مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي :

يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصادها، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي ومن اهم تلك المؤشرات يمكن ذكر مايلي¹:

- حصول توازن نسبي في التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لان أية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي الى فجوة

- زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام والى جميع القطاعات أي أن الائتمان يجب أن يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الانتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية

- السيطرة على المصارف الخاصة (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الانتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الارباح فقط

1- سعيدان عمر، مرجع سابق، ص 107

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

- السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.

- المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني

- المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان الى الاستخدامات الأكثر إنتاجية

- المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة و تحقيق التوازن الداخلي والخارجي

المطلب الثاني: أدوات تحقيق الاستقرار النقدي

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأدوات التي تحقق الاستقرار النقدي والتي من خلالها يستطيع البنك المركزي التأثير والسيطرة على عرض النقود والمحافظة على الاستقرار المستوى العام لأسعار، والمحافظة على النشاط لاقتصادي، من خلال إستخدام الوسائل الكمية والكيفية والغير تقليدية والتي تهدف بصفة أساسية الى تحديد الحجم الكلي للائتمان المصرفي¹.

1/ الأدوات الكمية :

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات غير مباشرة في التأثير على كمية الائتمان المصرفي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والإقتراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية أو انكماشية، وهناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي : عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصومة، والتغير في متطلبات الاحتياطي والتي تؤثر على المضاعف النقدي²

¹ أكرم نعمان الطيب، أثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ص 78-81.

² بلعاش ميادةن أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر /فرنسا، أطروحة دكتوراه ل.م.م، جامعة محمد خيضر ،بسكرة-الجزائر، 2015/2014، ص 121.

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

1.1 / سياسة سعر إعادة الخصم:

ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضاً يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.¹

ولا يتم تحديد هذا السعر بناءً على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.²

1.2 / سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشترياً أو بائعاً في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد،³ وتعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق مالية متطورة للغاية، لتأثير على النشاط الائتماني في البنوك التجارية حيث يؤثر البنك المركزي ألياً على الاحتياجات النقدية للبنوك التجارية.⁴

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص.153.

² مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 244.

³ نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص.449.

⁴ وليام ألكسندر وآخرون، "استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية". مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 1996، ص.15.

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

1.3/ نسبة الاحتياطي الاجباري :

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، وهي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية والتي تقتطع ويحتفظ بها لدى البنك المركزي.

وقد كان الغرض في بداية الأمر من تقدير هذه النسبة ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه التقنية سنة 1913 لتأمين طلبات السحب من المودعين ثم أصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك.¹

2/ الأدوات الكيفية:

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كمًا وكيفًا، وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف الموجودة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد:

2.1/ سياسة تأطير القروض:

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حدتها السلطات

¹ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة العربية السعودية، 1982، ص 420

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيراً.

2.2/ السياسة الانتقائية للقروض:

وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية.

لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات. فالهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:¹

- إقرار معدل خصم مفضل.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها

2.3/ التأثير والإقناع الأدبي:

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - توزيع المداخل النقد والائتمان - دار الحداثة، بيروت، 1987، ص، 21.

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

أشكالاً مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.¹

2.4/ الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

هو إجراء يشمل وضع القواعد الخاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للتقسيط بالنسبة لشراء أنواع معينة من السلع الإستهلاكية المعمرة (أثاث, سيارات)، ويؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الإستهلاك بصفة عامة، ويتطلب توفر عنصرين، الحد الأدنى من ثمن السلعة يسدد مسبقاً، ومدة التقسيط يمكن البنك المركزي أن يسير شروط هذا البيع في حالة الكساد بتخفيض الحد الأدنى لما يدفع مسبقاً من ثمن السلعة، أو إطالة مدة التقسيط كما يمكنه تقييد شروط البيع في حالة الراج برفع الحد الأدنى للثمن المدفوع مسبقاً أو تخفيض مدة التقسيط، مع ملاحظة أن هذا النظام ينتشر في الدول المتقدمة، أما الدول النامية ليس لها نفس الأهمية بسبب قلة انتشاره.²

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص.40.

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

2.5/التنظيم الإنتقائي :

تهدف هذه الإجراءات الإنتقائية إلى تسهيل الحصول على انواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا وعادة ماتكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو مجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة .ولهذا يكمن إتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية بمنحه إلى المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة

3/ الأدوات الغير تقليدية:

3.1/ التيسير الكمي:

هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي عن الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائضا من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل) وقد تم استخدام هذا الاسلوب في بداية القرن الحادي والعشرون ،عندما تم استخدام التسهيل الكمي (OE1 -1700مليار دولار) لتخفيف من أثر الأزمة المالية من 2008-2009 من قبل الولايات المتحدة و اليابان والمملكة المتحدة¹، ويعمل بطريقتين على قيمة العملة²:

1- أنه يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة

2-وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة

¹ URI DADUSH aned Vera eldelman. CURRENCY WARS.carnegie endowmeet 2011, P13.

² RONALD McKinnon, and Zhao Liu, Modern Currency Wars, The United States versus Japan, ADBI Working Paper Series, October 2013, P437

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

3.2/ أسعار الفائدة الصفرية:

هو اتجاه المستثمرين لبيع العملات ذات الفائدة القليلة وشراء العملة ذات الفائدة المرتفعة، مما يؤثر سلباً على سعر الأولي وإيجابياً على الثانية وبالتالي يؤثر على أسعار صرف هذه العملات .

حيث تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه (فإن منحني الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحني الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل و إلى جهة اليمين)¹ وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال سياستين : التيسير الكمي و أسعار الفائدة .

3.3/ حرب العملات :

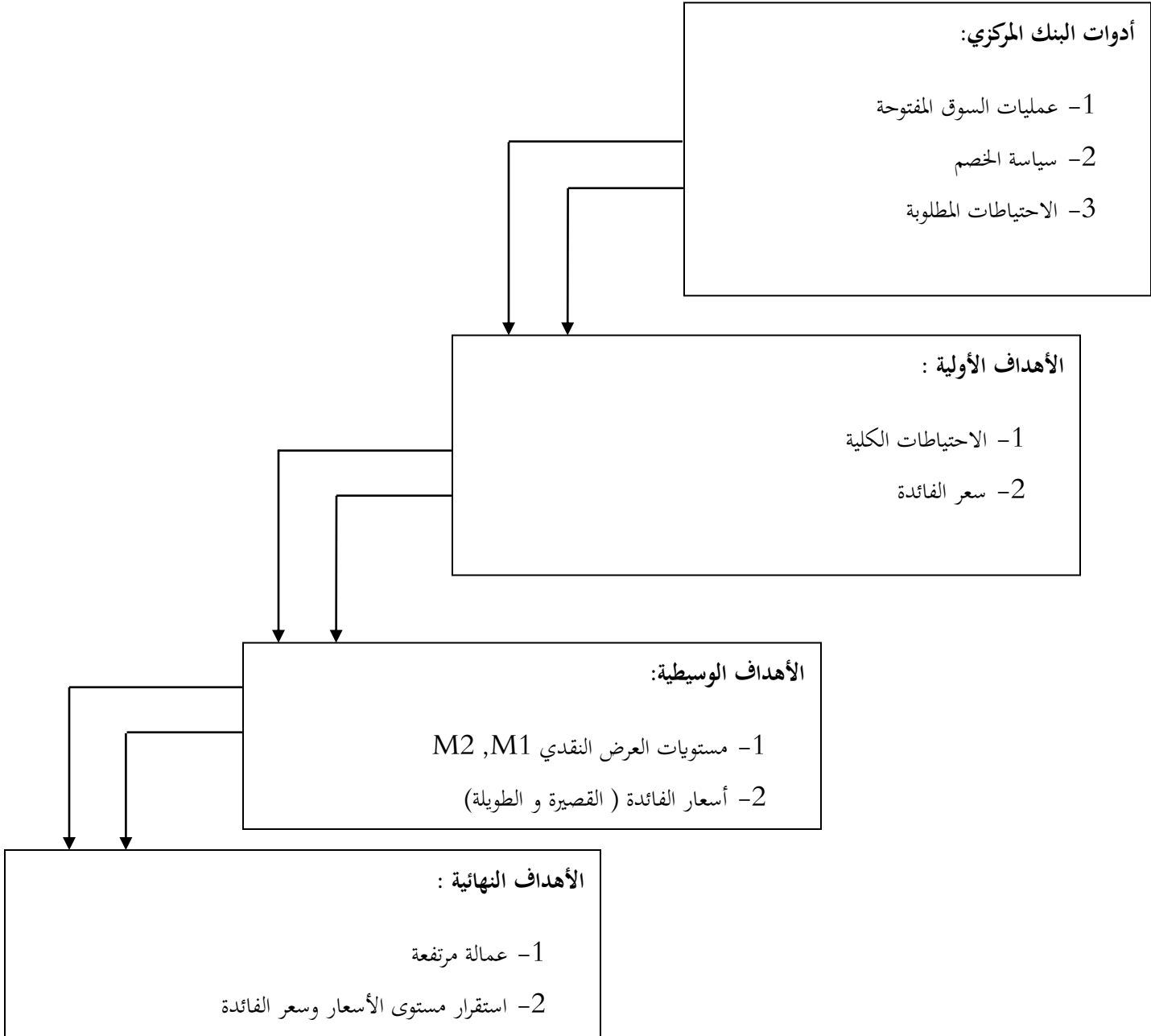
في النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، هذا هو الوضع الاقتصادي اليوم في العالم، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من دول العالم على إضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي وأطلق على هذه الظاهرة اسم "حرب العملات "

وترى المحللة المالية برندا كيلبي أن حرب العملات تشير إلى قيام دولة بالتدخل لإضعاف عملتها عمداً، وهذا يتم من خلال عدة وسائل مثل بيع العملة المحلية وشراء عملات أجنبية وخفض الفائدة، وسياسات التيسير الكمي هي طباعة المزيد من العملة لخفض قيمتها بهدف دعم الصادرات و قطاع العمل

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصري منشأة المصارف، الاسكندرية، 1997 ص 100

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

فمن خلال استخدام الأدوات الكمية والكيفية والغير تقليدية يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسيير في الطريق الصحيح أم لا، ويمكن تبيان إستراتيجية البنك المركزي من خلال الشكل التالي:



المصدر: أحمد ابو الفتوح, نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية, مكتبة الإشعاع الفني, الاسكندرية, 2001 ص 248

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

المبحث الثاني : الادبيات النظرية (الدراسات السابقة)

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات، سبق وأن تناولت الموضوع، ولو من الجانب الجزئي، ومنها مواضيع عولجت في الجزائر وأخرى خارج الوطن .

المطلب الأول : الدراسات السابقة العربية و الأجنبية

الفرع الأول: دراسات العربية

1. دراسة :د.سمية زيار و أ.مُجدّ موساوي، ملتقى دولي "مدي فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009" من جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان و جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

هدفت هذه الدراسة الى ان قطاع المصرفي يعد قطاع رائد في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في الحشد وتعبئة المدخرات المحلية و الاجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الاكثر أهمية مع العالم الخارجي، وإذا كان القطاع المصرفي واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة و التطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار، ولقد خلصت هذه الدراسة الى مايلي :

لقد تم في هذه الدراسة محاولة تحديد المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع في الاجل الطويل، وهذا من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرار لدى السلطات النقدية و واضعي السياسة النقدية والحقيقية في الاقتصاد وقد استطاعت الدراسة ان تبين وجود علاقة طويلة المدى للطلب على النقود بمعناه الضيق و الواسع واستقرار علاقتهما مع باقي المتغيرات وهذا يعني أن السلطات النقدية الجزائرية بإمكانها استخدام أدوات للتأثير على حجم M1 و M2 كما لا بد من الاشارة الى ان السلطة النقدية الجزائرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الصرف الدينار على الاقتصاد عند إعدادها للسياسة النقدية.

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

2-دراسة الطالبة ريمة ذهبي، اطروحة دكتوراه سنة 2012/2013 بجامعة قسنطينة 2، بعنوان " الاستقرار المالي النظامي " بناء على مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011) وجاءت إشكالية البحث "مامدى الاستقرار المالي النظامي الجزائري "

تناولت هذه الدراسة أن الخطر النظامي يحدث عند تسجيل تدهور في الاستقرار المالي، بحيث يتسبب هذا التدهور بفقدان المناعة النظام ككل.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن : الاستقرار النظام المالي الجزائري تعزز بفضل زيادة السيولة الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول

3.دراسة بن شيخ عبد الرحمن " اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمة الجديد " دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير مقدمة في جامعة الجزائر 2008-2009 حيث كانت الرسالة في أربعة فصول تضمنت الحديث عن الإطار المفاهيمي لدور النظام المالي في السياسة الاقتصادية الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي, المتطلبات الحديثة للرقابة المالية و الإشراف التنظيمي تم تطرق في الاخير الى حالة الجزائر فيما يتعلق بالاستقرار النقدي ودرجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية العالمية .

دراسة :د احمد إسماعيل المشهداني و د حيدر حسين ال طعمة " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2004 "

هدفت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب تعدد الأدوات المالية وابتكار أدوات نقدية حديثة، وتعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم بإعتبارها جزء أساسيا ومهما من أجزاء و مكونات السياسة الاقتصادية العامة لأي بلد .

وتمارس هذه السياسة دورها من خلال تأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة النقدية الفائضة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد، ومن خلال ذلك سارع البنك

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

المركزي العراقي من خلال مجموعة من الاجراءات الفنية والتشريعية بالإضافة إلى الاعتماد على الأدوات النقدية الغير مباشرة وتحديث الأدوات النقدية المباشرة في ضل المرحلة الجديدة . وخلصت هذه الدراسة إلى مايلي :

__ تتسم البلدان النامية بضعف الأجهزة المصرفية وقلة عددها كما تتسم أسواقها المالية والنقدية بقلّة التنظيم ومحدودية الحجم

__ بقاء السياسة النقدية غير قادرة على إحداث الاستقرار النقدي المطلوب في الاقتصاد كون الأخير يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة و الاستثمار والأسواق المحلية كسوق العمل وسوق السلع والخدمات

__ تحول في دور البنك المركزي من دور محدد لسياسة المصارف التجارية الخاصة بالإقراض والإيداعات و أسعار الفائدة إلى دور مراقب الحركات الإقراض و الإيداعات و أسعار الفائدة إذا منح البنك المركزي المصارف التجارية حرية تحديد أسعار الفائدة على وفق الوضع الاقتصادي للبلد

دراسة : د مشهور هذلول محارمه و د نعيم سلامة القاضي ز أ موسى سعيد مطر " أثر حجم المديونية و المساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاردن " من جامعة البلقاء التطبيقية سنة 2012

تهدف هذه الدراسة إلى الفحص تأثير حجم الديون الخارجية وحجم المنح و المساعدات على كفاءة السياسة النقدية باستهداف تحقيق الاستقرار النقدي في الاردن من خلال تأثير على معدلات التضخم .

وقد تواصل الباحثون في هذه الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة احصائية لكلا العاملين (الديون الخارجية، والمنح و المساعدات) مجتمعين، ولكل عامل على حدا كما تواصل الباحثون من الدراسات المقارنة التي استندا اليها الباحثون الى أن هذا التأثير يتزايد في الاقتصاديات المفتوحة كالاقتصاد الاردني، كما يتزايد كلما زادت نسبة الدين والمنح و المساعدات الى الدخل القومي الاجمالي .

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

دراسة : د ثابت خليل ابراهيم و سعدون حسين فرحان " الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية (1990.2010)، من جامعة كركوك، العراق، سنة 2014 .

يعالج البحث موضوعاً جوهرياً ومهماً ألا وهو الاستقرار النقدي وانعكاساته على النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية ، يهدف البحث الى دراسة وتحليل العلاقة بين عوامل الاستقرار النقدي (عرض النقود، معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، معامل الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي) .

انطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستقرار النقدي له انعكاسات ايجابية على معدل النمو الاقتصادي، في حين أن الفشل في تحقيقه ينعكس سلباً، وقد حاول البحث الربط بين جانبه النظري الذي ابتدأ بمفهوم السياسة النقدية واهدافها وادواتها وانتهى بتحليل العلاقة النظرية بين عوامل الاستقرار النقدي والنمو، في حين جاء الجانب التطبيقي الذي تضمن اختبار استقرارية البيانات (جذر الوحدة) واستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير النموذج الخاص بالبحث، وقد غطى البحث المدة (1990 – 2010)، وقد توصل الى عدد من النتائج ابرزها:- ان الفشل في تحقيق الاستقرار النقدي له انعكاسات سلبية في معدل النمو الاقتصادي وقد وضع الباحث عدداً من المقترحات التي تتلاءم والنتائج التي توصل اليها الباحث.

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

دراسة (Michael M,Huthison .2002) " تحليل أثر المعقم في أسواق سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي"

ذهبت هذه الدراسة الى تحليل أثر المعقم في أسواق سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي، وبينت بأن تدخل الحكومة من خلال سياستها النقدية في أسواق اسعار الصرف يعد أداة فاعلة جدا في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي عبر التأثير على قيمة العملة المحلية وخصوصا في الاقتصاديات ذات الانكشاف التجاري العالي، وأهم استنتاج توصلت له هذه الدراسة هو أن السلطات النقدية في الدول الصغيرة تنظر الى أسعار الصرف بكونها أهم منفذ لانتقال الأثر النقدي، مما يجعلها تهم وبشكل كبير بالعلاقة التبادلية بين التضخم وأسعار الصرف

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

دراسة (Ghridaana and Gertler), 2000, PP 147-180

ركز خلالها الباحثان على السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال استعراضهما لبعض النظريات الاقتصادية التي تفسر فاعلية السياسة النقدية في تحقيق هذا الاستقرار، داعمين دراستهما ببعض الشواهد لعدد من الدول التي استطاعت معالجة الصدمات الاقتصادية ذات الآثار السلبية وتصحيح حالات الاختلال التي تصيب النشاط الاقتصادي خلال الدورات التجارية، وتوصل الباحثان الى ان الاستقلال الكامل للبنوك المركزية في قراراتها و أدواتها هو الضامن الأساسي لأقصى فاعلية استقرارية

واختلاف هذه الدراسة مع دراستنا في الشمولية والتفصيل حيث قمنا بدراسة الموضوع من جانب النظري بشكل مفصل وأحطنا بمعظم جوانبه، وفي فترة الدراسة وكذلك في مجتمع الدراسة حيث قمنا بدراسة اقتصاد الجزائر فقط بينما اعتمد الباحثان في دراستهما على بعض الدول .

دراسة (2005) **Rehman and skooee** " دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والسعري في بعض دول اسيا"

اهتمت هذه الدراسة بتحليل دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والسعري في بعض دول اسيا، مركزة على فاعلية السياسة النقدية في العمل على تحقيق اهداف التوازن الاقتصادي بجانبه النقدي والحقيقي وأكدت على اختلاف الدور الذي يقوم به البنك المركزي من نظام اقتصادي الى اخر ومن بلد الى اخر في نفس النظام الاقتصادي، وهذا الاختلاف تحكمه عوامل عديدة يأتي في مقدمتها البيئة المحيطة التي يمارس البنك فيها نشاطه فضلا عن ما يمتلكه من صلاحيات واستقلالية في ممارسة مهامه الرئيسية، وتوصلت الدراسة الى أن المصارف المركزية ذات الدرجة المرتفعة من الاستقلالية تولد معادلات تضخم أقل من المصارف المركزية المعتمدة، او أن انظمة الهيمنة النقدية مرتبطة مع التضخم المنخفض نسبيا، بينما تكون أنظمة الهيمنة المالية مع التضخم المرتفع نسبيا

واختلاف هذه الدراسة مع دراستنا في مجتمع الدراسة حيث قام الباحثان بالاعتماد على عدد من دول لدراسة البحث، وكذلك في الادوات الاحصائية حيث قمنا باستخدام برنامج احصائي لدراسة الاشكالية الرئيسية.

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

المطلب الثاني: اوجه الاختلاف والتشابه

تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة و الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك لاختلاف فكرة عامة حول متغيرات موضوع الدراسة الحالية وإشكاليته، أيضا معرفة أهم المستجدات التي حصلت فيه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات ووافق البحث التي سلطت عليها الضوء وتتميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة في النقاط التالية:

اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
<p>— هدفت هذه الدراسات الى أن السلطة النقدية يمكنها استخدام أدوات للتأثير على الاستقرار النقدي</p> <p>— يمكننا القول حسب الدراسات الى أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب تعدد الادوات المالية وابتكار أدوات نقدية حديثة</p> <p>— استخدام برامج احصائية لقياس الاستقرار النقدي</p> <p>— طريقة جمع المعلومات والبيانات بالإعتماد على تقارير السنوية والشهرية</p>	<p>— يعتبر هذا البحث أكثر شمولا وتفصيلا حيث تناولنا التأسيس النظري للاستقرار النقدي بشكل مفصل واحطنا بمعظم جوانبه</p> <p>— فترة الدراسة التي استغرقت من 2002-2016</p> <p>— تطبيق دراستنا على الاقتصاد الجزائري</p> <p>— قياس الاستقرار النقدي بمتغيرات جديدة وهما الاستقرار النقدي و سعر الصرف</p> <p>— تحليل المعطيات عن طريق برنامج افيزور 9</p>

الفصل الأول: الدراسات الأدبية والنظرية لمحددات الاستقرار النقدي

خلاصة الفصل :

لقد أشارنا في هذا الفصل للأدبيات المتعلقة بالدراسة، على أن الاستقرار النقدي يعبر عن حالة استقرار الأسعار عبر الزمان والمكان، وذلك من في إطار سيادة حرية الأسواق ويعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية يجب أن تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج المحلي .

وإن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة، هو التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يتضمن تحقيق النمو و الاستقرار النقدي وكذلك عرض اهم الدراسات السابقة والتي تناولت زاوية أو عدة زوايا من موضوعنا ومقارنتها بدراستنا الحالية.

من خلال ماتم عرضه في الجانب النظري يمكن ان نستنتج مايلي :

__ أن الاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية

__ يتحقق الاستقرار النقدي بتوفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل السياسة النقدية

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار

النقدي في الجزائر

تمهيد الفصل :

بعد أن قمنا بالدراسة النظرية للاستقرار النقدي واهم الأدوات المتمثلة في الكمية والكيفية والغير تقليدية التي تؤدي لاستقرار، وسوف نحاول في هذا الفصل إيجاد أهم مؤشرات للاستقرار النقدي وذلك بالاعتماد على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي من أجل إعطاء صورة واضحة، ذات تفسير منطقي ولكن قبل ذلك لابد من التطرق إلى كيفية إنجاز هذه الدراسة من خلال تحديد المجتمع محل الدراسة، والأدوات المعتمدة بغية الإلمام بالجوانب المنهجية والنظرية، وأخير النتائج المتوصل إليها بعرضها ومقارنتها بالفرضيات .

ولقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة لدراسة الاستقرار النقدي في الجزائر.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة لدراسة الاستقرار النقدي في الجزائر

يتناول في هذا المبحث كيفية إجراء الدراسة من حيث البيانات وتبويبها ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة بالإضافة إلى الأدوات التي يتم استخدامها لتحديد أهم مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر.

المطلب الأول: منهجية وطريقة إعداد الدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة:

لمعرفة مدى تأثير معدل الاستقرار النقدي على بعض المؤشرات الاقتصادية وأثر كل عنصر منها على الاقتصاد قمنا باختيار الاقتصاد الجزائري كمجتمع لدراستنا حيث يمثل الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية عليه، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة.

1.1 مجتمع الدراسة : الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا نتيجة تبني العديد من السياسات النقدية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، وفق للمحددات الاستقرار النقدي التي تتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى العمل أيضا على التأثير في سعر الصرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة، والتحليل أدناه يعطي أهم مؤشرات لاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة 2002 إلى 2016 .

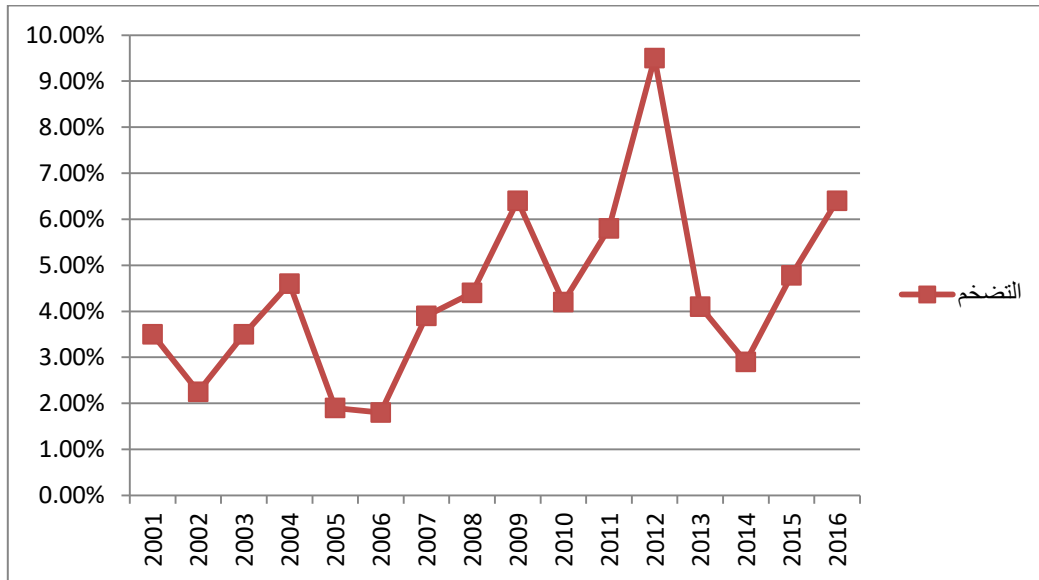
1.1.2 التضخم:

الجدول رقم (1) : تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم	3.50%	2.25%	3.50%	4.60%	1.90%	1.80%	3.90%	4.40%
التغير في معدلات التضخم		-55.56%	35.71%	23.91%	-142.11%	-5.56%	53.85%	11.36%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	6.40%	4.20%	5.80%	9.50%	4.10%	2.90%	4.78%	6.40%
التغير في معدلات التضخم	31.25%	-52.38%	27.59%	38.95%	-131.71%	-41.38%	39.33%	25.31%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة (2001 - 2016)

الشكل رقم (2): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات لاستقرار النقدي في الجزائر

سجل في سنة 2001 معدل تضخم بنسبة 3.5%، أما في سنة 2002 سجل إنخفاض بنسبة 2.5% وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرامج النمو والإنعاش الاقتصادي، ليقابله إرتفاع سنة 2003 بـ 3.50% وعرف معدل التضخم بين سنة 2004 و 2007 إنخفاض نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان معدل التضخم سنة 2004 بـ 4.60% ثم إنخفاض إلى 1.90% سنة 2005 و 1.80% سنة 2006 و 3.90% سنة 2007 ويرجع ذلك إلى التطبيق المحكم والصارم للسياسة النقدية، ولكن الفترة بين 2008 و 2009 شهدت إرتفاع كبير للتضخم حيث سجل سنة 2008 معدل تضخم يقدر بـ 4.86% وسنة 2009 بـ 6.40% نتيجة للأزمة المالية العالمية، غير أن هذا الارتفاع إنخفض سنة 2010 بـ 4.20% و إرتفاع سنة 2011 بـ 5.90%، وذلك نتيجة التقلبات الاقتصادية التي شهدتها البلد والاختلال الفادح الذي كان يعني منه الاقتصاد الوطني، وشهدت سنة 2012 معدل التضخم كبير حيث سجل بـ 9.50% بسبب تزايد الإستيراد، غير أنه إنخفض في سنة 2013 إلى 4.10% وسنة 2014 إلى 2.90% نتيجة لاحتواء الحكومة لهذا التضخم. وشهدت سنة 2015 و 2016 إرتفاع في معدلات التضخم بـ 4.78% و 6.40% نتيجة لإنخفاض اسعار البترول العالمية .

2.1.2 الكتلة النقدية M2 :

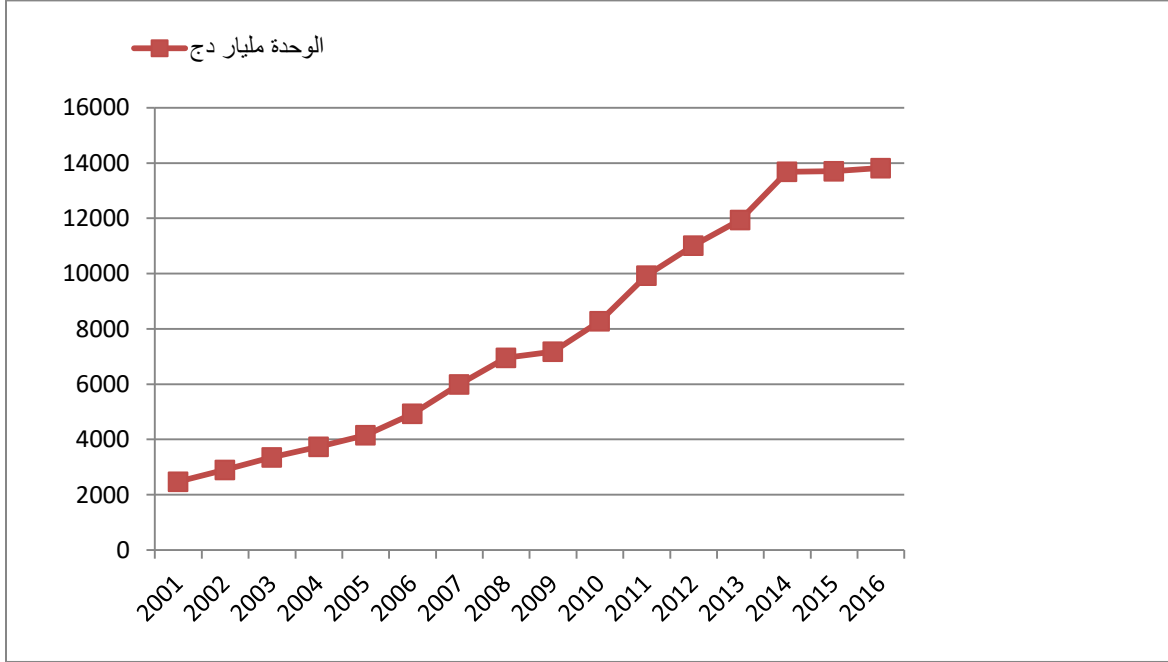
الجدول رقم (2): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001 إلى 2016 في الجزائر

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكتلة النقدية M2	2473.5	2901.5	3354.4	3738	4157.6	4933.7	5994.6	6955.9
التغير في الكتلة النقدية		15%	14%	10%	10%	16%	18%	14%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الكتلة النقدية M2	7178.7	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13.704.50	13.816.30
التغير في الكتلة النقدية	3%	13%	17%	10%	8%	13%	0%	1%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعطيات بنك الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2016

الشكل رقم (3): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2001-2016



المصدر: من إعداد الطالبين

سنة (2001-2002) تسجيل ارتفاع لنمو الكتلة النقدية بمقدار طفيف قدر ب 2901.5 مليار دج وهذا راجع إلى توسع شبكة الكتلة النقدية، وفي سنة 2003 ارتفع بمقدار 3354.4 مليار دج مقارنة بالسنة الماضية وواصل الإرتفاع في السنوات التالية بنسب متفاوتة حيث بلغ سنة 2004 مقدار 3738 مليار دج وسنة 2005 ب 4157.6 مليار دج وسنة 2006 ب 4933.7 مليار دج ويرجع ذلك السبب لإرتفاع حجم الودائع لدى البنوك وليواصل الأرتفاع سنة 2007 ب 5994.6 مليار دج، ولم تشهد السنوات التالية أي تغير حيث واصلت الكتلة النقدية بنمو حيث سجل في سنة 2009 نمو قدره 7178.7 مليار دج، وسنة 2010 ب 8280.7 مليار دج وسنة 2011 نمو قدره 9929.2 مليار دج وهذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية، ليواصل النمو بشكل كبير في السنوات التالية حيث سجل سنة 2012 نمو قدره 11015.1 مليار دج وسنة 2013 ب 11941.5 مليار دج، ليواصل نمو الكتلة النقدية بالإرتفاع سنة 2014 بنمو قدره 13686.7 مليار دج وفي سنة 2015 تميز نمو الكتلة النقدية بالتباطؤ ليسجل نمو قدره 13704.50 مليار دج ولم تشهد سنة 2016 أي تغير لنمو الكتلة النقدية حيث قدر نمو 13816.30 مليار دج .

3.1.2. الناتج الداخلي الإجمالي P I B :

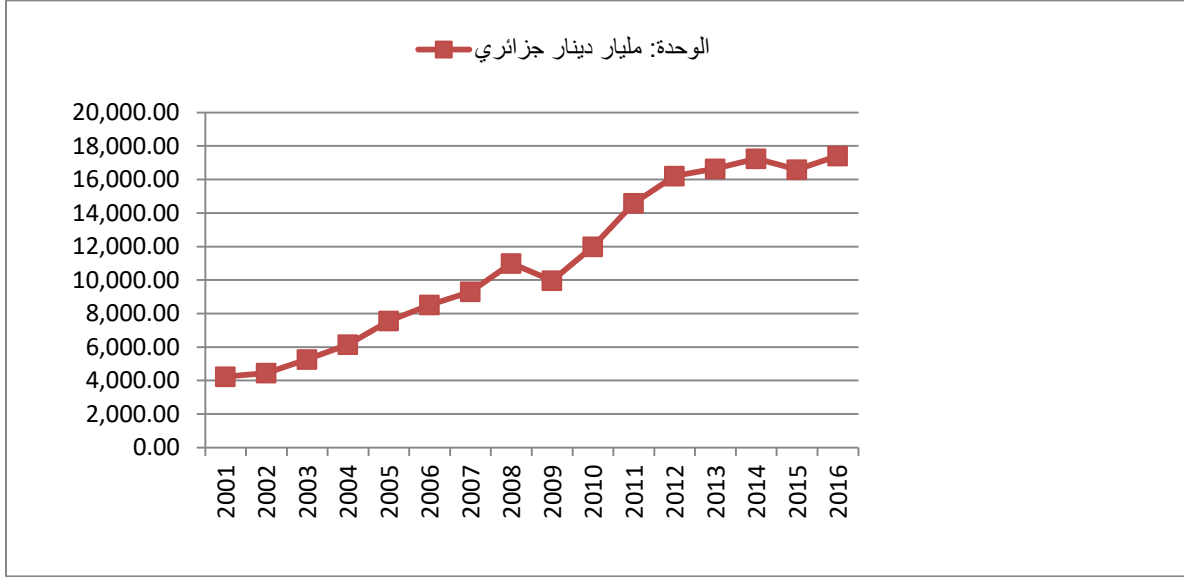
الجدول رقم (3): تطور الناتج الداخلي الإجمالي P I B خلال الفترة 2001-2016 في الجزائر

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الإجمالي PIB	4235.60	4455.30	5264.40	6150.40	7563.60	8520.60	9306.20	10993.80
التغير في الناتج الداخلي الإجمالي		5%	15%	14%	19%	11%	8%	15%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الإجمالي PIB	9968.00	11991.60	14588.50	16208.70	16643.80	17242.50	16591.90	17406.80
التغير في الناتج الداخلي الإجمالي	-10%	17%	18%	10%	3%	3%	-4%	5%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير البنك الجزائر خلال الفترة 2001-2016

الشكل رقم (4): تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB



المصدر: من إعداد الطالبين

سنة 2001-2002 قدر إجمالي ناتج الداخلي ب 4455.30 مليار دج سنة 2002 أي بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2001 حيث قدر ب 4235.60 مليار دج نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، ليواصل الارتفاع في السنوات التالية بنسب متزايدة حيث سجل في سنة 2003 ارتفاعا قدره 5264.20 مليار دج، وسنة 2004 ب 6150.40 مليار دج، وسنة 2005 ب 7563.60 مليار دج، وهذا راجع لسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، أما بالنسبة لسنة 2006 سجل نموا طفيفا قدره 8520.60 مليار دج، وشهدت سنوات 2007 و 2008 تحسنا ملحوظا قدره 9306.20 مليار دج سنة 2007، و 10993.80 مليار دج سنة 2008، وفي سنة 2009 بدأ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الإنخفاض إلى أن وصل بنسبة قدرها 9968 مليار دج نتيجة لأزمة المالية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي وسجل في سنة 2010-2011 نمو قدره 11991.6 مليار دج و 14588.50 مليار دج نتيجة لتحسن اسعار البترول العالمية.

وفي سنة 2012 لم يسجل نمو الناتج الوطني الداخلي ارتفاعا ملحوظا حيث قدر ب 16208.70 مليار دج ليواصل تدهوره سنة 2013 بنسبة قدرها 16643.8 مليار دج وفي سنة 2014 تحسن قليلا مقارنة بالسنة الماضية بنمو قدره 17242.5 مليار دج، وشهدت سنة 2015 تدهور بشكل كبير ب 16591.9 مليار دج بسبب

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

انخفاض أسعار البترول العالمية، أما سنة 2016 تحسن نمو الناتج الداخلي الاجمالي بمقدار 17406.80 مليار دج وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي خفضت من قيمة التكاليف الانتاج والحد من استيراد المواد الغير اساسية .

4.1.2 رصيد ميزان المدفوعات :

الجدول رقم (4): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2016 في الجزائر

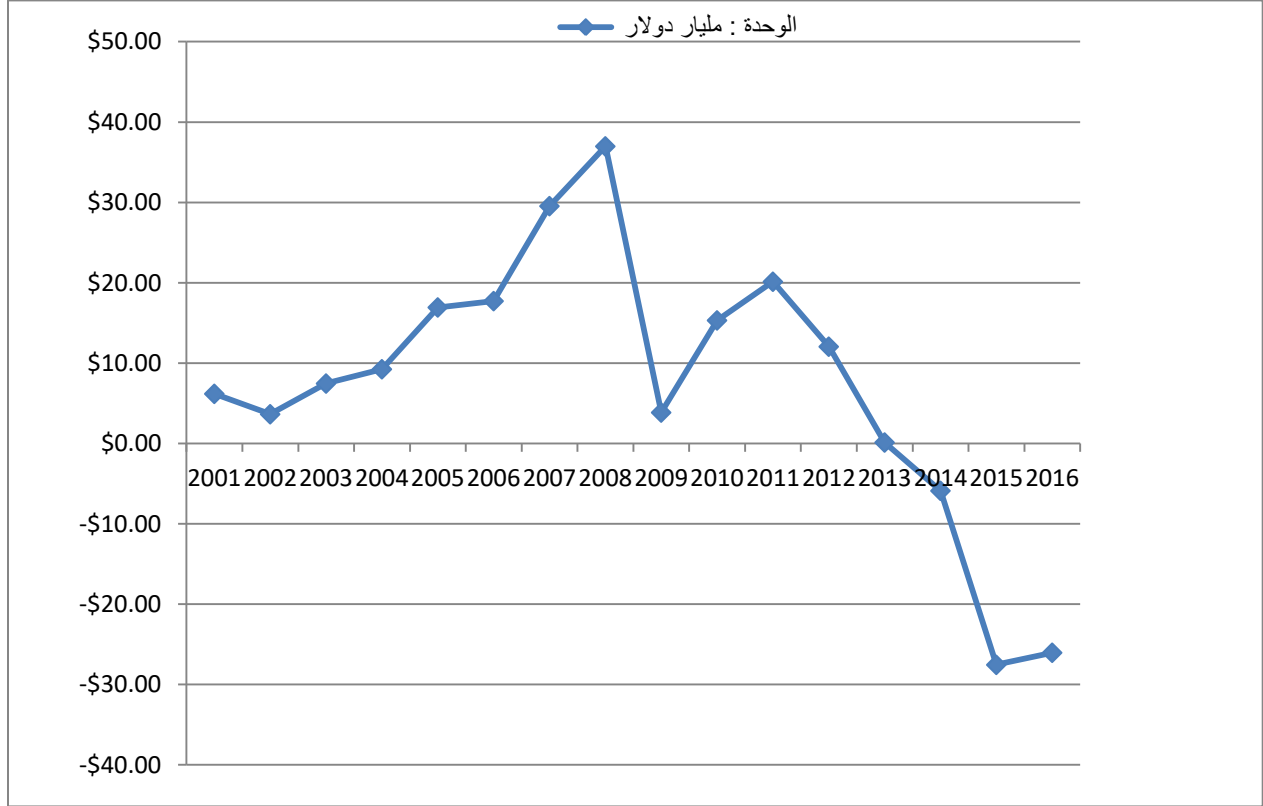
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
التغير في رصيد ميزان المدفوعات		-70%	51%	19%	45%	4%	40%	20%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	15.33	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
التغير في رصيد ميزان المدفوعات	-859%	75%	24%	-67%	-8898%	102%	79%	-6%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2001-2016

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

الشكل رقم (5): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2016 في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين

سجل الميزان المدفوعات فائضا مستمرا من بداية سنة 2001 بمقدر 6.19 مليار دولار، ولكنه سجل عجزا قدره 3.65 مليار دولار سنة 2002، وشهدت السنوات التالية ارتفاعا لرصيد ميزان المدفوعات بسبب الاستقرار الساسي والاقتصادي للبلد حيث سجل في سنة 2003 فائضا قدره 7.47 مليار دولار، وسنة 2004 ب 9.25 مليار دولار، إلى غاية 2008 حيث بلغ أقصى قيمة له ب فائضا قدره 36.99 مليار دولار بسبب تطور ميزان التجاري الخارجي .

سجلت سنة 2009 عجزا في الميزان التجاري سببها الأزمة المالية العالمية حيث بلغ أدنى قيمة له وهي 3.86 مليار دولار، وفي سنة 2010 سجل فائضا قدره 15.33 مليار دولار، بسبب تحسن أسعار البترول العالمية ليصل إلى أكبر قيمة له منذ 5 سنوات ماضية ببلوغه 20.14 مليار دولار سنة 2011، وشهدت سنة 2013 عجزا قدره

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات لاستقرار النقدي في الجزائر

0.13 مليار دولار وهذا ما يؤكد هشاشة ميزان مدفوعات الجزائري أمام تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، ليواصل الإنخفاض سنة 2014 بعجز قدره -5.88 مليار دولار، أما بالنسبة لسنتي 2015-2016 سجل عجزا كبير في ميزان المدفوعات قدر على التوالي ب -27.54 مليار دولار و -26.03 مليار دولار سببه ارتفاع قيمة الواردات .

5.1.6. سعر صرف الدينار الجزائري :

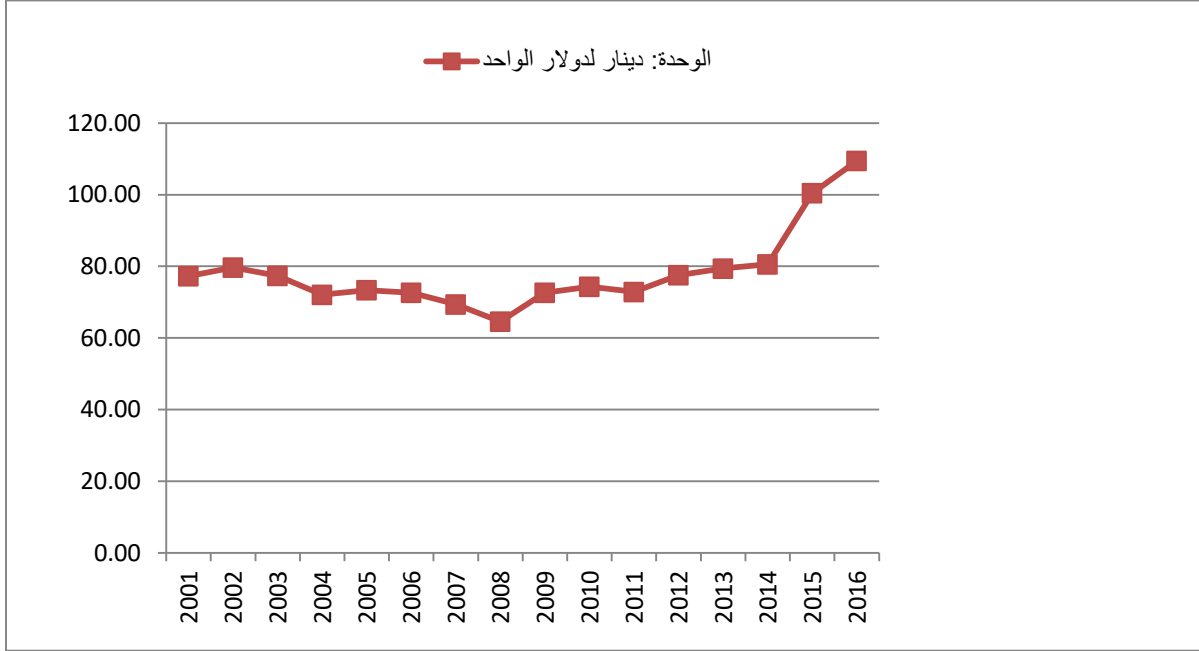
الجدول رقم (5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2016

الوحدة: دينار لدولار الواحد

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدينار	77.27	79.69	77.37	72.06	73.37	72.65	69.36	64.85
التغير في سعر الصرف الدينار		3%	-3%	-7%	2%	-1%	-5	-7%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر صرف الدينار	72.65	74.32	72.85	77.55	79.38	80.57	100.46	109.47
التغير في سعر صرف الدينار	11%	2%	-2%	6%	2%	1%	20%	8%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لفترة 2001-2016

الشكل رقم (6): تطور سعر الصرف دينار الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبين

عرف نظام سعر الصرف الدينار الجزائري عدة تغيرات خلال المرحلة (2001-2016)، حيث بلغ سنة 2001 مقدار قيمته 77.27 دينار للدولار الواحد وارتفع سنة 2002 ب 79.69 دينار للدولار الواحد، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار للحد من تطور الكتلة النقدية المتدولة في السوق الموازية حيث بلغ سنة 2003 مقدار قيمته 77.37 دينار للدولار الواحد، ليقابله إنخفاض في سنة 2004 بمقدار 72.06 دينار للدولار الواحد نتيجة لتقلبات سعر الصرف العالمي .

ولم تشهد السنوات التالية أي تطور لسعر صرف الدينار حيث بلغ سنة 2006 مقدار ب 72.65 دينار للدولار الواحد، وسنة 2007 ب 69.82 دينار للدولار الواحد أما سنة 2008 شهد سعر الصرف انخفاضا حادا نتيجة الأزمة العالمية حيث بلغ 64.54 دينار للدولار الواحد، في حين شهدت سنة 2009 ارتفاعا في سعر الصرف ببلوغه 72.65 دينار للدولار الواحد ليواصل الارتفاع سنة 2010 بمقدار 74.32 دينار للدولار الواحد وهذا راجع للازمة الناتجة عن تضخيم النفقات وارتفاع العجز، وشهدت سنة 2011 انخفاض لسعر الصرف بمقدار

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

72.85 دينار للدولار الواحد، في حين شهدت الفترة (2012-2016) ارتفاع كبير بحيث فقد الدينار الجزائري قيمته الاسمية بحوالي 38% حسب الاحصائات الصادرة عن بنك الجزائر و وزارة المالية.

2. متغيرات الدراسة :

بالنسبة للمتغيرات الدراسة قمنا بتقسيم المتغيرات إلى متغيرين رئيسيين هما الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي، حيث كان المتغير التابع للاستقرار الداخلي هو معامل الاستقرار النقدي أما الاستقرار الخارجي فهو سعر الصرف وتشمل الدراسة عدة متغيرات مستقلة تمثل مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر

الجدول رقم (06): يبين المتغيرات المعتمدة في الدراسة

متغيرات الدراسة			
استقرار داخلي		استقرار خارجي	
متغير تابع	معامل الاستقرار النقدي	متغير تابع	سعر الصرف
متغير مستقل	التضخم الناتج الاجمالي الداخلي pib M2 رصيد ميزان المدفوعات رصيد عجز الميزانية بطالة عرض النقدي الجديد	متغير مستقل	التضخم الناتج الاجمالي الداخلي pib M2 رصيد ميزان المدفوعات رصيد عجز الميزانية بطالة عرض النقدي الجديد

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في إعداد الدراسة

1 الأدوات المستخدمة في جمع البيانات :

من أجل إعداد دراسة تطبيقية ملائمة، قمنا بجمع المعطيات من مختلف التقارير السنوية والشهرية لبنك الجزائر المستمدة من الموقع الرسمي لبنك الجزائر، بالإضافة إلى الإحصائيات الرسمية من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

2 الأدوات الإحصائية المستخدمة :

من أجل الاجابة على الاشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياته وبغية تسهيل عملية الحصول على النتائج كعملية أولية تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد ومن ثم بناء نموذج يتوافق مع فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع .

ومن أجل القيام بذلك تم الاستعانة ببرنامح الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2007, لتجميع البيانات المحصلة وتفرغها، أما في ما يخص استخراج والحصول على النتائج قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي Eview9

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض النتائج المتوصل إليها ومن ثم سنطرح تحليلا حسبما نرى من وجهة نظرنا وسيتم التحليل الاقتصادي جنبا الى جنب التحليل الاحصائي .

المطلب الاول : النتائج المستوفاة من الدراسة

حساب معدل الاستقرار النقدي :

سوف نقوم بحساب معدل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة سنة 2002-2016، ويعتبر من أهم الأهداف التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي إلى تحقيقه وذلك لا يأتي إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي .

ويعبر عن معامل الاستقرار النقدي بقسمة نسبة التغير في الكتلة النقدية إلى نسبة التغير في الناتج الخام بالمعادلة التالية:¹

$$B = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta Y/Y}$$

حيث :

B : معامل الاستقرار النقدي

DM/M : نسبة التغير في الكتلة النقدية

DY/Y : التغير في الناتج المحلي الإجمالي

ومنه يمكن حساب معامل الاستقرار النقدي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2016-2002)

¹ - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، سنة 2003، ص 47

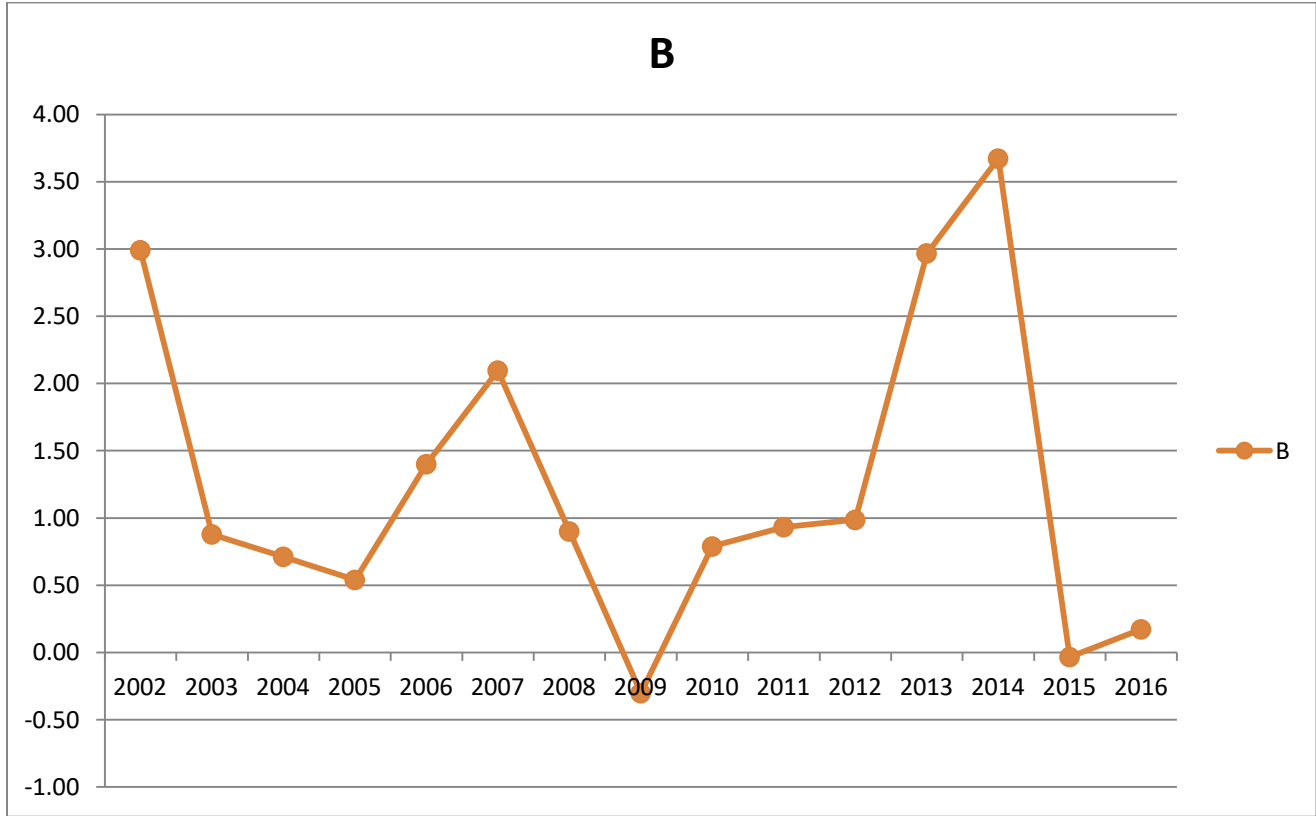
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

الجدول رقم (07) : حساب معدل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2002-2016

B	D/M	M	DY/Y	Y	السنوات
2.99	0.15	2.901.50	0.05	4.445.530	2002
0.88	0.14	3.354.40	0.15	5.264.20	2003
0.71	0.10	3.738.00	0.14	6.150.40	2004
0.54	0.10	4.157.60	0.19	7.563.60	2005
1.40	0.16	4.993.70	0.11	8.520.60	2006
2.10	0.18	5.994.60	0.08	9.306.20	2007
0.90	0.14	6.955.90	0.15	10.993.80	2008
-0.30	0.03	7.178.70	-0.10	9.986.00	2009
0.79	0.13	8.280.70	0.17	11.991.60	2010
0.93	0.17	9.929.20	0.18	14.588.50	2011
0.99	0.10	11.015.10	0.10	16.208.70	2012
2.97	0.08	11.941.50	0.03	16.643.80	2013
3.67	0.13	13.686.70	0.03	17.242.50	2014
-0.03	0.001	13.704.50	-0.04	16.591.90	2015
0.17	0.01	13.816.30	0.05	17.406.80	2016

المصدر : من إعداد الطالبين

الشكل رقم (07): الاستقرار النقدي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معامل الاستقرار النقدي سجل في ألفية الاولى نسبة 2.99% وهذا راجع إلى التضخم الحاد الذي عرفته سنة 2002 والزيادة في الكتلة النقدية والارتفاع في الناتج المحلي الذي ميز هذه المرحلة غير أنه في سنوات التالية : 2003.2004.2005 سجل معامل الاستقرار، استقرار كاملا حيث سجلت النسب التالية على التوالي : 0.88%, 0.71%, 0.54% نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية وبرامج الإنعاش الإقتصادي التي عرفت تمويلا كبيرا في مختلف القطاعات لاسيما العقارات و الإسكان، أما في سنتي 2006-2007 سجل تضخم حاد بالنسبة لمعامل الاستقرار حيث بلغت نسبته على التوالي : 1.40%، 2.10% بسبب الركود الإقتصادي للصادرات والواردات أما سنة 2008 فتعتبر إستثناءا بالنسبة للإستقرار النقدي حيث سجلت إستقرار نقديا بلغ نسبته 0.90% وهذا راجع إلى التقارب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

أما في سنة 2009 فقد سجل الاستقرار نسبة سالبة قدرت -0.30% وهذا بسبب الأزمة العالمية التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول وشهدت السنوات 2010.2011.2012 إستقرار نقديا كاملا بلغت نسبته على التوالي :

0.79% , 0.93% , 0.99% بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذا الإستقرار ,وفي حين شهدت سنوات 2013-2014 حالة إنكماش حاد في الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبة الاستقرار النقدي على التوالي : 3.67% 2.97% بسبب انخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية، وفي سنة 2015 بلغت نسبة معامل الاستقرار -0.3% مسجلة إنكماشاً حاداً لم يسبق ان شهده الاقتصاد الوطني بسبب تداعيات أسعار المحروقات العالمية ,وفي سنة 2016 بلغ الاستقرار النقدي نسبة 0.17% مسجل إنكماشاً وهذا رجع لسياسة التقشفية المنتهجة من طرف الدولة .

مما سبق تبين أن الاستقرار النقدي في الجزائر هو صعب التحقيق بسبب الحساسية العالية للإقتصاد الوطني اتجاه التغيرات الخارجية فالاعتماد على الصادرات من المحروقات وضعف قاعدته الانتاجية لغير إنتاج المحروقات يجعل منه غير قادر على التحكم في الاستقرار النقدي .

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

نقوم بتحليل أثر التضخم و الناتج الاجمالي الداخلي و رصيد ميزان المدفوعات و الكتلة النقدية و بطالة و العرض النقدي الجديد و رصيد الميزانية على معامل الاستقرار النقدي من خلال الاعتماد في التقدير على برنامج EViews9 واستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وتم تقسيم السنوات الى سداسيات وتصاغ معادلة الخطية من الشكل التالي :

$$Y = C + B1X1 + B2X2 + \dots + Ui$$

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة :

الرمز	المتغير التابع	الرمز	المتغيرات المستقلة
Y	معامل الاستقرار النقدي	Bal	رصيد ميزان المدفوعات
		Bud	رصيد عجز الميزانية
		Ch	البطالة
Y2	سعر الصرف	Inf	التضخم
		M2	الكتلة النقدية M2
		No	العرض النقدي الجديد
		PIB	الناتج الداخلي الاجمالي

حيث U_i يمثل المتغير العشوائي يمثل حد الخطأ

الفرع الأول: الاستقرار الداخلي (معامل الاستقرار النقدي): حيث تظهر نتائج النموذج الخطي، معامل الاستقرار

النقدي كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة تتمثل في البطالة و التضخم و الناتج الاجمالي الداخلي و رصيد ميزان

المدفوعات و رصيد عجز الميزانية و العرض النقدي الجديد والنتائج تظهر كالتالي :

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 02:16
Sample: 2002S1 2016S2
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.423550	1.011107	2.396927	0.0255
bal	-0.008025	0.004383	-1.831020	0.0807
bud	0.004548	0.003738	1.216617	0.2366
ch	-0.340839	0.166066	-2.052436	0.0522
inf	-0.201091	0.092539	-2.173046	0.0408
M2	0.116151	0.037856	3.068248	0.0056
no	0.005853	0.005963	0.981533	0.3370
Pib	-4.933737	1.933166	-2.552153	0.0182

R-squared	0.623588	Mean dependent var	0.623667
Adjusted R-squared	0.503821	S.D. dependent var	0.575825
S.E. of regression	0.405611	Akaike info criterion	1.256333
Sum squared resid	3.619442	Schwarz criterion	1.629986
Log likelihood	-10.84499	Hannan-Quinn criter.	1.375868
F-statistic	5.206663	Durbin-Watson stat	0.986043
Prob(F-statistic)	0.001304		

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج EViews

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

نموذج الانحدار المقدر :

$$Y = 2.42350 - 0.340839 * X3 - 0.201091 * X4 + 0.116151 * X5 - 4.933737 * X7 + 3.254818$$

قيم T للمتغيرات هي :

$$2.396927 / -1.831020 / 1.216617 / -2.052436 / -2.173046 / 3.068248 / 0.981533 / -2.552153 /$$

معامل التحديد $R^2=0.623588$

N= 30 عدد المشاهدات

F= 5.206663 احصائية فيشر

معامل التحديد المعدل Adjusted $R^2= 0.503821$

DW= 0.986043 إحصائية داربن واتسون

Prop = 0.01304 احتمال الخطاء

التحقق من الجودة الاحصائية للنموذج الأول : (معامل الاستقرار النقدي)

- معامل التحديد المعدل : نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 0.503821 وهذه تشير الى ان المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 50% من التغير الحاصل في معامل الاستقرار النقدي أما النسبة الباقية تعود الى عوامل اخرى .

-إختبار فيشر F: نلاحظ من الجدول ان قيمة الاختبار بلغت F=5.206663 بقيمة احتمالية prob=0.001304 وهي اقل من نسبة 5% وهذا يعني انا هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معا على المتغير التابع وهذا يعني ان النموذج المقدر جيد وقابل للتنبؤ.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

-إختبار **t-Statistic** : نلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية لإختبار (T) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لانها اقل من 5% باستثناء المتغيرات (رصيد ميزان المدفوعات و رصيد عجز الميزانية والعرض النقدي الجديد) ليست لها دلالة معنوية للنموذج وبالتالي المتغيرات المستقلة الاخرى في النموذج هي ذالة احصائية مفسرة .

- التحليل الاقتصادي للنموذج الأول : (معامل الاستقرار النقدي)

_ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات (bal) ومعامل الاستقرار النقدي حيث B أقل من 0.05% ومعاملها $B=-0.008025$ وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية بين هذا المتغير المستقل (رصيد ميزان المدفوعات) والمتغير التابع (معدل الاستقرار النقدي)، وهو ما يعاكس النظرية الاقتصادية ووفقا للنظرية الكلاسيكية أن ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور، ويمكن أن نقول أن تأثير ارتفاع أسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار الخارجية يؤدي الى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وإنخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف.

_ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد عجز الميزانية (bud) ومعامل الاستقرار النقدي حيث B أقل من 0.05% ومعاملها $B=0.004548$ ، وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين المتغير المستقل (رصيد عجز الميزانية) والمتغير التابع (معدل الاستقرار النقدي)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة رصيد عجز الميزانية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الاستقرار النقدي بـ 0.004548 وحدة، ووفق للنظرية الكينزية أن ارتفاع الضغط الضريبي غير المرغوب فيه يزيد من شدة العجز، ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر أن محاولة زيادة الضرائب أو التقليل من الانفاق العام بهدف تحقيق توازن الميزانية سببا زيادة حادة للأزمة الاقتصادية وبالتالي سببا لعجز مالي جديد.

_ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة (ch) ومعامل الاستقرار النقدي حيث B أقل من 0.05% ومعاملها هو $B=-0.340839$ ، وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية فزيادة البطالة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستقرار النقدي بـ 0.0340839 وحدة، ونجد أن هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

بين كينز من خلال نظرية العامة أن البطالة تؤثر سلبا على الأسعار, وشرح ذلك بعده فيلبس من خلال المنحنى الذي يبين العلاقة العكسية بين المتغيرين, ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر إلى أن زيادة في البطالة تؤدي إلى انخفاض في الانتاج وهو ماسيحدث فجوة بين العرض والطلب مما يترتب عنه إنكماش في الاقتصاد أو تضخم ناتج عن الطلب.

— هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية $M2$ ($m2$) ومعدل الاستقرار النقدي الذي بلغت قيمته $B=0.116151$, وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية $M2$) والمتغير التابع (معدل الاستقرار النقدي), أي زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الاسعار وهو ما توصلت اليه كل النظريات النقدية وآخرها المدرسة الحديثة التي ترى ان هذه الزيادة يجب ان تكون متناسبة مع زيادة الدخل الوطني ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر إلى أن زيادة في الكتلة النقدية $M2$ تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم

— هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي الجديد (no) ومعدل الاستقرار النقدي حيث B أقل من 0.05% ومعاملها $B=0.005853$ وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين المتغير المستقل (العرض النقدي الجديد) والمتغير التابع (معدل الاستقرار النقدي), وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير العرض النقدي الجديد بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض ارتفاع معامل الاستقرار النقدي ب 0.005853 وحدة، أي زيادة في الكتلة النقدية مقارنة بالدخل الوطني مما يؤدي إلى ظهور التضخم، ويرى فريدمان أن تغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام للأسعار وعلى الدخل الحقيقي على المدى القصير، لكن على المدى المتوسط والطويل فإن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط ويمكن القول ان زيادة في العرض النقدي الجديد في الجزائر تؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للدينار .

— لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي (pib) و معدل الاستقرار النقدي حيث بلغت قيمته ب $B=-4.933737$, وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الناتج الداخلي الاجمالي) والمتغير التابع (معدل الاستقرار النقدي), وهي نتيجة لا يمكن الحكم عليها مباشرة ان لم تقارن بالنمو في المعروض النقدي الجديد، حيث إذا كانت النسبتين متوافقتين فإنه لا يؤثر معامل الاستقرار أما إذا فاق العرض النقدي النمو في الدخل الوطني فإنه نسجل عدم استقرار وتضخم وعند العكس نسجل انكماش، غير انه في الواقع يمكن ان نلاحظ خلاف ذلك كون مؤشر قياس النمو الذي يعتمد على القيمة المضافة هو مؤشر يعطي معلومات زئفة، فيمكن ان يسجل نمو بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة على الواردات واذا سحب هذه الحالة معروض نقدي جديد فإنه سيؤدي إلى تضخم اكيد

الفرع الثاني الاستقرار الخارجي (سعر الصرف):

حيث تظهر نتائج النموذج الخطي، سعر الصرف كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة تتمثل في البطالة و التضخم و الناتج الاجمالي الداخلي و رصيد ميزان المدفوعات و رصيد عجز الميزانية و العرض النقدي الجديد والنتائج تظهر كالتالي :

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 22:43
Sample: 2002S1 2016S2
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	49.46788	6.529813	7.575697	0.0000
bal	0.036632	0.024140	1.517496	0.1434
bud	-0.046664	0.028304	-1.648661	0.1134
ch	-1.644786	1.072466	-1.533649	0.1394
inf	0.896962	0.597622	1.500885	0.1476
M2	-0.931966	0.244475	-3.812106	0.0010
no	0.198819	0.038509	5.162914	0.0000
Pib	-12.21701	12.48455	-0.978571	0.3384
R-squared	0.842070	Mean dependent var	39.13133	
Adjusted R-squared	0.791820	S.D. dependent var	5.741077	
S.E. of regression	2.619468	Akaike info criterion	4.986998	
Sum squared resid	150.9555	Schwarz criterion	5.360651	
Log likelihood	-66.80497	Hannan-Quinn criter.	5.106533	
F-statistic	16.75748	Durbin-Watson stat	0.533555	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج Eviews9

نموذج الانحدار المقدر :

$$Y2 = 49.46788 + 0.036632*X1 - 0.046664*X2 - 1.644786*X3 + 0.899662*X4 - 0.931966*X5 + 0.198819*X6 - 12.21701*X7 + 8.762576$$

قيم T للمتغيرات هي :

$$7.575697 / 1.517496 / -1.648661 / -1.533649 / 1.500885 / -3.812106 / 5.162914 / -0.978571 /$$

$$R^2 = 0.842070 \text{ معامل التحديد}$$

$$N = 30 \text{ عدد المشاهدات}$$

$$F = 16.75748 \text{ احصائية فيشر}$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 0.791820 \text{ معامل التحديد المعدل}$$

$$DW = 0.533555 \text{ إحصائية دارين واتسون}$$

$$\text{Prop} = 0.0 \text{ احتمال الخطاء}$$

التحقق من الجودة الاحصائية للنموذج الثاني: (سعر الصرف)

__ **معامل التحديد المعدل** : نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 0.791820 وهذه تشير الى أن المتغيرات المستقلة في النموذج لا تفسر مانسبته 79% من التغير الحاصل في سعر الصرف أما النسبة الباقية تعود الى عوامل اخرى.

__ **إختبار فيشر F** : نلاحظ من الجدول أن قيمة الاختبار بلغت $F=16.75748$ بقيمة احتمالية $\text{Prob}=0.0$ وهي تدل على وجود علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، هذا يعني ان النموذج المقدر جيد وقابل للتنبؤ.

__ **t_statistic** : نلاحظ من الجدول ان قيمة الاحتمالية لإختبار (T) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية للمتغيرين (الكتلة النقدية m_2 و العرض النقدي الجديد no).

التحليل الاقتصادي للنموذج الثاني :

__ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد ميزان المدفوعات (bal) و سعر الصرف حيث B أقل من 0.05% ومعاملها $B=0.036632$ وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين هذا المتغير المستقل (رصيد ميزان المدفوعات) والمتغير التابع (سعر الصرف)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ووفقا للنظرية الكلاسيكية أن ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور، ويمكن أن نقول

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

أن تأثير ارتفاع أسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار الخارجية يؤدي الى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وإنخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف.

— لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رصيد عجز الميزانية (bud) و سعر الصرف حيث B أقل من 0.05% ومعاملها $B=-0.046664$ ، وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية بين المتغير المستقل (رصيد عجز الميزانية) والمتغير التابع (سعر الصرف)، وهو ما يعاكس النظرية الاقتصادية فزيادة رصيد عجز الميزانية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ -0.046664 وحدة، حيث يؤدي انخفاض العجز الموازي عن ضعف الانتاج وبذلك التحصيل الضريبي، الى انتهاج بنك الجزائر لسياسة صرف تعمل على خفض قيمة العملة والحد من نزيف الاحتياطات من العملة الصعبة كون طبيعة الاقتصاد هو اقتصاد ريعي، يعتمد على تصدير سلعة واحدة هي منتجات النفطية واستيراد أغلب السلع منما يجعل من مسؤولية بنك الجزائر الحفاظ على مخزون العملة وتوجيهها للواردات الأساسية وعليه يكون مضطرا لخفض سعر الصرف سعيا لتشجيع الصادرات وخفض الواردات ووفق للنظرية الكينزية أن ارتفاع الضغط الضريبي غير المرغوب فيه يزيد من شدة العجز، ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر أن محاولة زيادة الضرائب أو التقليل من الانفاق العام بهدف تحقيق توازن الميزانية سببا زيادة حادة للأزمة الاقتصادية وبالتالي سببا لعجز مالي جديد.

— هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة (ch) و سعر الصرف حيث B أكبر من 0.05% ومعاملها هو - $B= 1.644786$ ، وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية فزيادة البطالة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بـ -1.644786 وحدة، ونجد أن هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث بين كينز من خلال نظرية العامة أن البطالة تؤثر سلبا على الأسعار، وشرح ذلك بعده فيلبس من خلال المنحنى الذي يبين العلاقة العكسية بين المتغيرين، ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر إلى أن زيادة في البطالة تؤدي الى انخفاض في الانتاج وهو ماسيحدث فجوة بين العرض والطلب مما يترتب عنه إنكماش في الاقتصاد أو تضخم ناتج عن الطلب.

— لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية $M2$ ($m2$) وسعر الصرف الذي بلغت قيمته

بـ $B=-0.931966$ ، وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية $M2$) والمتغير التابع (سعر الصرف)، أي زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الاسعار وهو ما توصلت اليه كل النظريات

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

النقدية وآخرها المدرسة الحديثة التي ترى ان هذه الزيادة يجب ان تكون متناسبة مع زيادة الدخل الوطني ويمكن أن نفسر ذلك في الجزائر إلى أن زيادة في الكتلة النقدية $M2$ تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم

— هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العرض النقدي الجديد (no) و سعر الصرف حيث B أقل من 0.05% ومعاملها $B=0.198819$ وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة طردية بين المتغير المستقل (العرض النقدي الجديد) والمتغير التابع (سعر الصرف)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير العرض النقدي الجديد بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض ارتفاع معامل الاستقرار النقدي ب 0.198819 وحدة، أي زيادة في الكتلة النقدية مقارنة بالدخل الوطني مما يؤدي إلى ظهور التضخم، ويرى فريدمان أن تغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام للأسعار وعلى الدخل الحقيقي على المدى القصير، لكن على المدى المتوسط والطويل فإن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط ويمكن القول ان زيادة في العرض النقدي الجديد في الجزائر تؤدي الى انخفاض القيمة الشرائية للدينار .

— لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الاجمالي (pib) و سعر الصرف حيث بلغت قيمته بـ $B=-12.21701$ ، وعليه فإن هذه العلاقة هي علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الناتج الداخلي الاجمالي) والمتغير التابع (سعر الصرف)، وهي نتيجة لا يمكن الحكم عليها مباشرة ان لم تقارن بالنمو في المعروض النقدي الجديد، حيث إذا كانت النسبتين متوافقتين فإنه لا يؤثر معامل الاستقرار أما إذا فاق العرض النقدي النمو في الدخل الوطني فإنه نسجل عدم استقرار و وجود تضخم وعند العكس نسجل انكماش، غير انه في الواقع يمكن ان نلاحظ خلاف ذلك كون مؤشر قياس النمو الذي يعتمد على القيمة المضافة هو مؤشر يعطي معلومات زئفة، فيمكن ان يسجل نمو بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة على الواردات واذا صحب هذه الحالة معروض نقدي جديد فإنه سيؤدي إلى تضخم اكيد.

الفرع الثالث: النتائج المتوصل إليها

تمكنا من تقدير النموذج القياسي للمعدل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2016 انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المستقلة للمتغير التابع وقد تحصلنا على النتائج التالية:

— إن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار النقدي في هذا النموذج وخلال فترة الدراسة هي الناتج الداخلي الإجمالي بمعدل 0.0182 بمعنى أن أي زيادة في هذا التغير بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمحددات الاستقرار النقدي في الجزائر

الاستقرار النقدي بنسبة 0.00182%، أما الكتلة النقدية M2 فجاء بمعدل 0.0056 بمعنى أن زيادة في معدل الكتلة النقدية M2 بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل الاستقرار النقدي بنسبة 0.0056%، وأيضا بالنسبة لمتغير البطالة فجاء بمعدل 0.522 بمعنى أن أي زيادة في هذا التغير بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل الاستقرار النقدي بنسبة 0.522%، وأيضا بالنسبة للمتغير التضخم فجاء بمعدل 0.0408 بمعنى أي أن زيادة في هذا التغير بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل الاستقرار النقدي بنسبة 0.0408% .

— أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف وهي : الكتلة النقدية M2 والعرض النقدي الجديد

— تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على دراستنا مكنتنا من الحصول على نموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية .

— تبين من خلال دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية و الإحصائية أن معدلات العرض النقدي الجديد، رصيد عجز الميزانية، رصيد ميزان المدفوعات ليس لها علاقة بمعامل الاستقرار النقدي ولا تؤثر فيه .

— كذلك في ما يخص معدل الاستقرار النقدي فرمما توجد عوامل أخرى تحده غير العوامل أو المتغيرات التي تطرقنا إليها .

— من خلال هذه الدراسة وجدنا أن الاستقرار النقدي يتأثر بشكل كبير بمعدلات : الناتج الداخلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الكتلة النقدية M2 .

— فيما يخص معامل الاستقرار النقدي فهو غير مستقر عبر الزمن في مستواه، وهذا نظرا لتقلب العوامل المؤثرة عليه مثل : التضخم بطالة الخ. فهذه العوامل سبب عدم الاستقرار النقدي في الجزائر .

خلاصة الفصل :

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل التطبيقي الى تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي وذلك بإتباع منهج وصفي تحليلي لهذه المؤشرات, وكذلك قمنا بدراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات على معدل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002-2016 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والسلاسل الزمنية بهدف الوصل من خلالها إلى أهم المتغيرات المؤثرة على الاستقرار النقدي، حيث قمنا بتحديد المتغيرات وجمع بياناتها وبناء نموذج ومعالجته وتقديره اقتصاديا و إحصائيا، وإنتقاء نموذج يتوافق مع الفرضيات الموضوعية وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري، وهدفنا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الاشكالية الرئيسية: "ماهي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستقرار النقدي في الجزائر" وبعد عملية تفريغ وتحليل البيانات في برنامج EViews9 خلصت الدراسة:

__ اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستقرار النقدي ممثلة في: الكتلة النقدية M2 والنتاج الاجمالي الداخلي وبطالة و التضخم.

__ اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على سعر الصرف تتمثل في : الكتلة النقدية M2 و العرض النقدي الجديد

خاتمة

الخاتمة :

أخذت محددات الاستقرار النقدي في الجزائر مكانة هامة بين أدوات السياسة النقدية وأصبح دورها مهما من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار النقدي إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، وقد تطلب من توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ففي الفصل الأول حولنا توضيح مفهوم الاستقرار النقدي و الأدوات التي تؤدي إلى تحقيقه وأهم الدراسات المحلية و العربية وذلك من أجل فهم جوانب الموضوع النظرية أما الفصل الثاني فقد قمنا باستعراض أهم المؤشرات المحددة للاستقرار النقدي وركزنا في دراستنا على الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 وذلك بقيمنا بدراسة تطبيقية من خلال تحليل البيانات و الجداول وتحليل متغيرات درستنا وكذلك اعتمدنا على برامج EViews من أجل الوصول إلى نتائج هذه الدراسة .

من أجل ذلك يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع بقول أن العناصر الأساسية التي تؤثر على الاستقرار النقدي في الجزائر ممثلة في الكتلة النقدية M2 والناتج الاجمالي الداخلي ومعدلات البطالة والتضخم والعناصر الأخرى غير ناجعة نسبيا في التأثير على الاستقرار النقدي، ويمكن إختبار الفرضيات المعدة مسبقا على النحو التالي :

الفرضية الأولى : تتمثل العناصر الأساسية للاستقرار النقدي على الكتلة النقدية M2 و الناتج الداخلي الاجمالي المعروفة في العرف الاقتصادي الجزائري :

ننفي صحة هذه الفرضية لأن العناصر الأساسية التي تؤثر على الاستقرار النقدي هي: البطالة، الناتج الداخلي الاجمالي، التضخم، الكتلة النقدية M2 .

الفرضية الثانية: يتحدد الاستقرار النقدي في الجزائر عن طريق مؤشرات مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي :

نؤكد صحة هذه الفرضية بأن الاستقرار النقدي يتأثر بسوق النقدي الداخلي لإن المتغيرات المستقلة كان لها أثر كبير في النموذج الأول لدراسة على المتغير التابع وهو معامل الاستقرار النقدي.

الفرضية الثالث : يعتبر توازن نمو العرض النقدي الجديد مع النمو الاقتصادي شرطا كافيا لتحقيق الاستقرار :
نفى صحة هذه الفرضية لأن الاستقرار النقدي في الجزائر هو صعب التحقيق بسبب الحساسية العالية للاقتصاد الوطني تجاه التغيرات الخارجية فالاعتماد على الصادرات من المحروقات وضعف قاعدته الإنتاجية يجعل منه غير قادر على التحكم في الاستقرار النقدي .

نتائج البحث :

__ بقاء السياسة النقدية غير قادرة على إحداث الاستقرار النقدي المطلوب في الاقتصاد الجزائري كون الأخير يعاني من اختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة و الاستثمار و الأسواق المحلية، كسوق العمل و سوق السلع والخدمات إذ تحتاج الجزائر لمعالجة هذه الاختلالات الى تنسيق وتفعيل السياسات الاقتصادية الكلية الاخرى(السياسة المالية و السياسة الاستثمارية) .

__ يعتبر الاستقرار الداخلي أهم مؤشر لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر .

__ حسب نتائج الدراسة الاقتصادية والقياسية فإن معدل الاستقرار النقدي يتأثر بشكل كبير بكل من الكتلة النقدية M2 والنتائج الاجمالي الداخلي .

__ من خلال النموذج الاحصائي تبين لنا أن رصيد عجز الميزانية وميزان المدفوعات لا تؤثر على معدل الاستقرار النقدي في الجزائر لكونها مؤشرات مرتبطة بالاستقرار الخارجي .

التوصيات:

__ إن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية في البنى التحتية الاقتصادية ولمعالجة هذه الاختلالات لا بد من تضافر جهود السياسة الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة النقدية من أجل إدخال إصلاحات اقتصادية شاملة على المنظومة النقدية .

__ على السياسة النقدية أن تعمل جاهدة للحفاظ على سعر الصرف الدينار مرتفعا مقابل العملات الأجنبية، كون استقرار سعر الصرف يمثل أحد الاسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في الجزائر .

خاتمة

__ على السياسة النقدية أن تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والنتائج الداخلي الاجمالي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي .

افاق البحث :

__ مامدى كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر

__ الانفتاح الاقتصادي و أثره على الاستقرار النقدي.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1_ أحمد ابو الفتوح, نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية, مكتبة الإشعاع الفني, الاسكندرية, 2001 ص 248
- 2_ حسن رحيم , وظائف النقد في الفكر الاقتصادي, دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الاسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر
- 3_ رشاد العصار, رياض الحلبي, النقود والبنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2000, ص. 153
- 4_ مُجّد السيد علي الحازوني, اقتصاديات المالية العامة, مع عرض لمؤشرات ومداخل الاستدلال على الاستقرار المالي, دار المستقبل للطباعة, مصر 2010 ص 159-160
- 5_ مصطفى رشدي شيحة, الاقتصاد النقدي والمصرفي, الدار الجامعية للطباعة والنشر, بيروت, ص 244.
- 6_ مُجّد كمال خليل الحمزاوي, إقتصاديات الائتمان المصرفي منشأة المصارف, الاسكندرية, 1997 ص 100
- 7_ فتح الله ولعلو, الاقتصاد السياسي - توزيع المداخيل النقود والائتمان-. دار الحدائث, بيروت, 1987, ص. 212.
- 8_ نعمة الله نجيب ابراهيم, أسس علم الاقتصاد, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2000, ص. 449
- 9_ ضياء مجيد الموسوي, الإصلاح النقدي. دار الفكر, الجزائر, 1993, ص. 40
- 10_ عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات النقود والبنوك, الدار الجماعية مصر, 2010, ص 275
- 11_ عبد المجيد قدي, المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية, دراسة تحليلية تقييمية, ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر, سنة 2003, ص 47

الأطروحات والمذكرات:

- 1- أكرم نعمان الطيب, أثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري, رسالة مقدمة للحصول على الماجستير, قسم الاقتصاد كلية التجارة, جامعة عين الشمس ص 78-81
- 2_ لخديمي عبد الحميد, آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية, رسالة لنيل شهادة ماجستير, جامعة تلمسان, سنة 2010-2012, ص 204.

- 3_ بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر /فرنسا، أطروحة دكتوراه ل.م.م،
جامعة مُجّد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2015/2014، ص 121.
- 4_ سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي (دراسة حالة البنك المركزي الجزائري) رسالة لنيل
شهادة ماجستير، علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2009/2008 ص 106
- 5_ عباس بوهريرة، ادارة المخاطر للتنبوء بالفشل المصرفي -النموذج المقترح -مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2014-
2015، ص 49.

المقالات و أوراق البحث والمنتقيات:

المقالات:

- 1_ أميمة طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء
التجارب العمومية، 2-3 تموز 2005 ص 04
- 2_ مُجّد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي و المحافظة عليه، مجلة علمية، الاقتصاد الاسلامي .
ديسمبر 2014
- 3_ د عبد الحميد، مجلة البحوث المالية و التجارية، قياس معدل الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري، الجزء 1
العدد 1 كلية التجارة، جامعة بورسعيد، جانفي 2010، ص 378
- 4_ وليام ألكسندر وآخرون، "استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية". مجلة التمويل والتنمية، العدد 01،
مارس 1996، ص.15.

أوراق البحث:

- 1_ أساسيات في الاقتصاد النقدي متوفرة على الموقع الالكتروني التالي :
<http://islamfin.go.forum.net/t762.top> ic 2014/02/15
- 2_ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة العربية السعودية، 1982،
ص 420

المراجع بالغات الأجنبية:

1_ URI DADUSH and Vera eldelman. CURRENCY WARS.carnegie
endowmeet 2011, P13.

2_ RONALD McKinnon, and Zhao Liu, Modern Currency Wars, The
United States versus Japan, ADBI Working Paper Series, October 2013,
P437